

جامعة القاهرة

كلية الحقوق

الغش في الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان

رسالة ماجستير

مقدمة من :

معن الجربا

لنيل درجة الماجستير في الحقوق

لجنة المناقشة :

رئيسا ومشرفا

الأستاذة الدكتورة / سميحة القليوبى

أستاذة القانون التجارى والبحري بحقوق القاهرة

عضوا

الأستاذ الدكتور / محمود مختار بريرى

أستاذ القانون التجارى والبحري بحقوق القاهرة

عضوا

الأستاذ الدكتور / حسام عبد الغنى الصغير

أستاذ القانون التجارى والبحري المساعد

بكلية حقوق المنوفية ووكيل الكلية للدراسات العليا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً
مبارك فيه . كما يليق بجلال وجهك
وعظيم سلطانك .

إهداء

أهدى هذا العمل المتواضع إلى أمى التى ضحت من أجلى فكانت لى العون والنور
الذى أهتدى به فى هذه الحياة بعد الله سبحانه وتعالى .
إلى أمى التى فاقت الرجال بصبرها وحكمتها .

إلى أبى الذى تعلمت منه معنى الرجولة والمبادئ السامية فى عالم لم يعد يعرف لهذه
المبادئ معنى... تعلمت منه كل هذا من صفاته وسيرته التى سمعتها عنه لأننى لم أراه قط .
وأسأل الله تعالى أن يرحمهما كما ربيانى صغيراً وأن يجعل هذا العمل المتواضع فى
ميزان حسناتهما .

شكر وتقدير

إلى الأستاذة الدكتورة الفاضلة سميحة القليوبي أستاذة القانون التجارى والبحرى بكلية حقوق القاهرة التى أولتنى كل الاهتمام والرعاية ولم تبخل على بمد يد المساعدة لكى يظهر هذا العمل المتواضع إلى حيز الوجود .

كما أتقدم أيضاً بوافر الشكر والامتنان إلى كل من الأستاذ الدكتور الفاضل محمود مختار البريرى والأستاذ الدكتور الفاضل حسام عبد الغنى الصغير على قبولهما للمشاركة فى لجنة الحكم على هذه الرسالة المتواضعة .
وأخيراً أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من شد أزرى وقدم لى يد المساعدة .

مقدمة

١- تتعدد صور التسهيلات الائتمانية التي يمكن أن تقدمها البنوك لعملائها فى مجال النشاط الاقتصادى، وهى فى سبيل قيامها بهذا الدور تقوم بالعديد من الوسائل ومنها اصدار خطابات الضمان والإعتمادات المستندية^(١).

ويلعب كل منهما دوراً أساسياً فى مجال التجارة الدولية خاصة الإعتمادات المستندية التي نشأت لمواجهة المشاكل التي يمكن أن تنجم عن العلاقات الدولية.

ومع التطور الذى شهدته التجارة الدولية فى ظل التقدم الحالى إلا أنه قابل ذلك مشكلات أخرى تمثلت فى الغش التجارى بصوره وأساليبه المتعددة^(٢).

ونظر للأهمية القصوى لكل من خطابات الضمان والإعتمادات المستندية فكثيرا ما يرتبطا ويقترنا فى مجال التجارة الدولية ويجتمعا معا فى نطاق نفس العملية من عمليات التجارة الدولية وذلك على النحو التالى:

٢- اقتران خطاب الضمان بالإعتماد المستندى:

كشفت الممارسات العملية لعمليات التجارة الدولية عن بعض الحالات التى كثيرا ما يقترن فيها اصدار خطاب الضمان بإعتماد مستندى.

فأولاً: إذا كان البائع يقوم بإستصدار خطاب ضمان لمصلحة المشتري المستفيد كما فى حالة ضمان سلامة البضاعة صحيا أو بينيا ، إلا أن هذا الأخير يلتزم بسداد قيمة البضاعة بفتح إعتماد مستندى لدى بنك ما لسداد قيمة البضاعة مقابل تقديم مستندات من جانب البائع ، ولذا يتقابل خطاب الضمان الصادر لمصلحة المشتري مع الإعتماد المستندى الصادر لمصلحة البائع.

(١) أنظر عادل إبراهيم السيد فى رسالته للدكتوراه بعنوان "مدى استقلال التزام البنك فى خطاب الضمان والإعتماد المستندى، ١٩٩٦، ص ٨ جامعة عين شمس كلية الحقوق .

(٢) الغش التجارى فى التجارة الدولية من إعداد الغرفة التجارية الصناعية بجدة ١٤٠١ الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨ هـ . ١٩٨٨ م ص ١١.

فهرس

الصفحة	الموضوع	م
١	مقدمة	١
١٥	خطة البحث	٢
١٦	الباب الأول : مبدأ الاستقلال في لاعتماد المستندى وخطاب الضمان	٣
١٧	الفصل الأول : مبدأ الاستقلال في الاعتماد المستندى	٤
١٨	المبحث الأول : العلاقات الناشئة عن الاعتماد المستندى	٥
١٩	الفرع الأول : علاقة العميل الأمر بالبنك فاتح الاعتماد	٦
٢٤	الفرع الثاني : العلاقة بين البنك والمستفيد	٧
٢٨	الفرع الثالث العلاقة بين البنوك	٨
٣٠	المبحث الثاني : استقلال العلاقات الناشئة عن الاعتماد المستندى	٩
٣١	الفرع الأول : استقلال عقد البيع عن عقد الاعتماد	١٠
٣٤	الفرع الثاني : استقلال عقد البيع عن خطاب الاعتماد المستندى	١١
٣٨	الفرع الثالث : استقلال خطاب الاعتماد عن عقد الاعتماد	١٢
٤١	المبحث الثالث : موقف الفقه المقارن من قاعدة الاستقلال	١٣
٤٨	المبحث الرابع : موقف القضاء المقارن من قاعدة استقلال الاعتماد المستندى	١٤
٥٩	الفصل الثاني : مبدأ الاستقلال في خطاب الضمان	١٥
٦١	المبحث الأول : مبدأ الاستقلال في خطاب الضمان	١٦
٦٩	المبحث الثاني : استقلال العلاقات الناشئة عن خطاب الضمان	١٧
٧٠	الفرع الأول : استقلال عقد الأساس عن عقد الاعتماد	١٨
٧٣	الفرع الثاني : استقلال خطاب الضمان عن عقد الاعتماد	١٩
٧٦	الفرع الثالث : استقلال خطاب الضمان عن عقد الأساس	٢٠
٧٨	المبحث الثالث : موقف القضاء المقارن من قاعدة الاستقلال	٢١

الصفحة	الموضوع	٤
٩٥	المبحث الرابع : موقف الفقه المقارن من قاعدة الاستقلال	٢٢
٩٨	الباب الثاني : الغش وأثره على استقلال الاعتماد المستندى وخطاب الضمان	٢٣
١٠٠	المبحث الأول : مفهوم الغش	٢٤
١١٠	المبحث الثاني : مفهوم الغش في الفقه المقارن	٢٥
١٢٦	المبحث الثالث : شروط الغش	٢٦
١٣٨	الفصل الثاني : تطبيقات قضائية مقارنة في أثر الغش على قاعدة استقلال الاعتماد المستندى وخطاب الضمان	٢٧
١٣٨	المبحث الأول : تطبيقات قضائية مقارنة في الدول الغربية	٢٨
١٥٦	المبحث الثاني : تطبيقات قضائية في الدول العربية	٢٩
١٥٨	خاتمة	٣٠
١٦٠	مراجع البحث	٣١
١٦٠	المراجع العامة والمتخصصة	٣٢
١٦٦	الرسائل	٣٣
١٦٧	الأبحاث والمقالات	٣٤
١٦٧	المجموعات والمجلات	٣٥
١٦٨	المؤلفات باللغة الفرنسية	٣٦
١٦٩	المقالات والأبحاث	٣٧
١٧١	المجموعات الفرنسية	٣٨
١٧٢	باللغة الإنجليزية	٣٩
١٧٢	المقالات	٤٠
١٧٣	المؤلفات	٤١
١٧٤	الفهرس	٤٢

مستخلص الرسالة

احتلت خطابات الضمان والاعتمادات المستندية مكانة هامة في مجال التجارة الدولية وذلك نظراً لما تحقّقه كلتا العمليتين من مزايا متعددة لكافة أطراف العمليتين . وفي سبيل أداء كلاهما لوظيفته كان لابد من تحصين حق المستفيد في علاقته بالبنك من أى دفعوع مستمدة من العلاقات الأخرى وهو ما عرف في العمل بمبدأ استقلال الالتزام البنكي . غير أن هذا الاستقلال يتراجع أمام حالة الغش الواضح وذلك متى باشر المستفيد من جانبه سلوكاً تدليسياً للحصول على ما ليس له بطريقة تعسفية . فتشجيع التجارة الدولية واحترام مبدأ الاستقلال لا يكون بإهدار قاعدة من أهم القواعد التى تضمنتها النظم القانونية ألا وهى قاعدة الغش يفسد كل شئ ، سواء كان الغش صادراً من جانب المستفيد أو الغير . فالغش واقعة مادية متى تحققت فلا فرق بين صدوره من جانب المستفيد أو الغير . وأخيراً لا بد من وضوح الغش بأن يكون بائناً واضحاً من شأنه أن يفقأ العين وبالتالي لا يكفى مجرد الغش الاحتمالى .